بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

لله الفرد الصمد الذي رفع السماء بغير عمد واقام الثقلين بلا امد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد حمدا لا يحويه حد ولا يحصيه عدد على ما جعلنا من زمرة امة حبيبه محمد الذي ارسله بالدين الحق المؤيد ليظهره على الدين كله بالبرهان القاطع الممهد عليه وعلى عترته صلوة مخلدة وسلام مؤبد وعلى من يسمع قوله واتبع احكامه المسدد والاجزاء ما رمي واصل في عمد ممدد اما بعد فان بعض الاخوان المعترف بالتقصير في البيان لما التمس وتفقد فتح ما التبس وانعقد بمفتاح كشف الكشاف ووصف الوصاف من اشرف السدة السنية السلطانية والعتبة العلية العثمانية علامة بان من تمسك بذيل حمايته فقد نال المنى واستمسك بالعروة الوثقى ومن اكتحل بكحل غباره يرى السها في نصف نهاره وان الناس في يقظة دولته نيام وامر العالم بعدل سعادته نظام لا زالت بحار سلطنته متلاطم امواجا ما يدخلون الناس في دين الله افواجا الا وهو السلطان ابن السلطان السلطان سليم بن بايزيد خان خلدت خلافته وابدت دولته شرفني بامر بفتح انغلاق هذا الباب ليتميز الخطأ عن الصواب الحمد لله بيمن عنايته وحسن حمايته قد جاء الحق وزهق الباطل وعلى العالي وسفل السافل فنعمته ما يليه وسنح لي واحلته بما منح وسيحي ربي مستمد العونة وستيسر بطوله انه هو المستعان وعليه التكلان قال صاحب المفتاح الوجه عندي ان يحمل اقرأ على معنى افعل القراءة وان يكون باسم ربك مفعول اقرأ الذي بعده قيل يعني به ان باسم ربك جواب عن سؤال مقدر ناش من اقرأ الاول كانه قال عم بم اقرأ يا رب وانا عبد امي قيل له باسم ربك لا بغيره من الصنم والقلم فلا يكون الباء زائدا في باسم ربك ولا يرد عليه الاعتراض بان المخاطب لا يتصور منه

تجويز القراءة

تجويز القراءة بغير اسمه لان قوله لا يتصور الخ ثم ان اراد به ان تقرير السؤال على هذا المنوال يدل على عدم زيادة الباء في باسم ربك لانه حينئذ يكون للاستعانة فلا يكون زائدا وعلى ان النبي عم لا يتصور منه تجويز القراءة بغير اسمه والا لما سأل عما به يقرأ كما يدل عليه قوله فلا يكون وعطف قوله لا يرد عليه ان كان الواو عاطفا قلنا لا يكون هذا الا اذا ثبت لزوما ذكره مرادا لصاحب المفتاح وانه عم وقع منه ذكر السؤال اذ بمجرد الاحتمال لا يصح الاستدلال وكل منهما لكونه دعوى بلا دليل في حيز المنع اذ يجوز ان يكون مراده غير ذلك ولا يلزم من عدم العلم بالعلم بعدمه كيف وان جوابه عم انا بقارئ حين قيل له اقرأ يأبى عن هذا التقدير على انه يحتمل ان يكون سؤالا عن المقروء فيكون الباء زائدا او عما به يقرأ فيكون للاستعانة او عن كيفية القراءة بكيف اقرأ فمع قيام هذا الاحتمال هل يصح الاستدلال به على عدم زيادة الباء وعلى انه عم لا يتصور منه تجويز القراءة بغير اسمه وان اراد به منع قول الزيف في شرحه للمفتاح من ان النبي عم لا يتصور منه تجويز القراءة بغير اسمه مستندا الى هذا التقدير كما يدل عليه قوله لان قوله لا يتصور منه تجويز القراءة ممنوع قلنا هذا لا يصح الا بعد ان ثبت انه مستند لمنع ذلك دونه خرط القتاد بل المستدل هو صاحب المفتاح بدليل المقام وتفريع قوله فعلى الموهم الخ على ما سبق فكانه هناك لم يكن منعا وهذا القول سند له ولا علينا ان نحمله على غيره فنقول لان قوله لا يتصور منه تجويزه الخ كلام على السند مع ان المخاطب لكونه نبيا يمتنع ان يعتقد ان ما يستعان به سبب عقلي لحصول القراءة بدونه على ما يقول به الحكماء ولئن اعتقد انه عادي يمكن القراءة بدونه على ما يقوله المتكلمون فلا شك انه عم في اعتقاده هذا مصيب لا مخطئ حتى يقصد به الرد عن الخطاء الى الصواب واما ما كان لا يتصور الخطاب بالقصر وانه اشار بقوله حيث قصد اصلاح الوجه القصر